تحليل العلاقة السببية بين(الانفاق العام ، عرض النقود) والتضخم في ليبيا خلال الفترة (2015-2021) في ظل الانقسام السياسي

د. محمد علي الحرير
malharair@yahoo.com
جامعة الزيتونة

أ. اسماعيل محمد الطوير
M_s_201475@yahoo.com
جامعة المرقب

أ. هدى محمد الهوني
hhouni38@gmail.com
الاكاديمية الليبية للدراسات العليا

Abstract

The objective of the study is to measure the relationship between GT, M2 as independent variables and CPI as a dependent variable. The annual data of the period (2015-2021) is used, stability of variables is tested by Angel Granger, in addition, the study used the co-integration test to find out the direction of Integration, the findings is an effect of GT , M2 upon CPI .When analyzing the components of variance in order to predict the effect of each variable, the research found that GT affects CPI greater M2 in the tenth period, as the effect rate was 15%, 12The study recommends the need to follow fiscal and monetary policies with deflationary effectiveness increasing extent of their contribution to increasing production, not prices.

ملخص البحث:

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد طبيعة العلاقة بين الانفاق الحكومي ،عرض النقود كمتغيرات مستقلة والتضخم كمتغير تابع واستخدمت الدراسة بيانات سنوية خلال الفترة (2015-2021) وتحليلها، وذلك من خلال استعراض بعض مفاهيم النظرية الاقتصادية وتم اختبار استقراريه المتغيرات السالفة حيث اظهرت انها مستقرة عند الفرق الاول، واستخدمت أيضا اختبار انحل غرانجر لاختبار العلاقة السببية بين متغيراتها، حيث اظهرت وجود علاقة سببية احادية الاتجاه تتجه من الانفاق الحكومي وعرض النقود باتجاه التضخم وكذلك وجود علاقة احادية الاتجاه تتجه من الانفاق الحكومي إلى عرض النقود، بالإضافة الي دلك استخدمت الدراسة اختبار التكامل المشترك لمعرفة اتجاه التكامل في المدى القصير والطويل وتوصلت الدراسة الى وجود تكامل مشترك للسلسة الزمنية واستخدمت الدراسة اختبار الانحدار الذاتي لمتجه تصحيح في المدي الطويل، وبالتالي هناك تأثير للأنفاق الحكومي وعرض النقود على المستوى العام للأسعار كمؤشر للتضخم، وعند تحليل مكونات التباين بهدف التنبؤ بمقدار تأثير كل متغير تبين ان الانفاق الحكومي يؤثر بشكل اكبر من عرض النقود في التضخم عند الفترة العاشرة اذ كانت نسبة التأثير 15%،12%، وتوصى الدراسة ضرورة اتباع سياسات مالية ونقدية ذات فاعلية انكماشية من اجل الرفع من مدى مساهمتها في زيادة الانتاج وليس الاسعار.

المقدمة:

تُعد العلاقة السببية بين هذه المتغيرات من المواضع المهمة ذات التأثير المباشر والمؤثر على الاقتصاد الوطني خصوصاً في ظل الانقسام السياسي والمؤسسي في ليبيا، ويعزى مشكلة ارتفاع معدلات الأسعار في الاقتصاد المحلي إلى زيادة الإنفاق الحكومي الذي يؤدي بدوره إلى زيادة العرض النقدي حيث يتجه الانفاق النقدي الحكومي نحو المصارف التجارية المختلفة لينتهي به الحال في مكونات الكتلة النقدية من الودائع أو النقود المتداولة خارج الجهاز المصرفي، ويجب الإشارة إلى الأسباب التي تؤدي إلى زيادة الانفاق العام والتي تنقسم إلى أسباب ظاهرية وأخرى خفية، ويُعد البحث محاولة لتسليط الضوء علي العلاقة بين هذه المتغيرات ومعرفة مدي كل متغير علي الاسعار.

مشكلة الدراسة: تكمن إشكالية البحث في محاولة التعرّف العوامل المسببة لارتفاع معدلات الأسعار وذلك من أجل إيجاد الحلول الناجعة لمعالجة هذه الظاهرة بالشكل الذي يؤدي إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي، ومن خلال تتبع حجم الانفاق الحكومي في ليبيا فيمكن ملاحظة تذبذبه حيث كان في السنة الاولي من الدراسة ما قيمته 43178.9 مليون د.ل لينخفض في السنة التالية الي 28788.4 مليون ويعزي سبب الانخفاض الي توقف الصادرات النفطية بسبب الازمة السياسية واصبح حجم الانفاق العام يتزايد بشكل متذبذب الي ان وصل الي ما قيمته 85775.9 مليون سنة 2021 وعليه يمكن صياغة الاشكالية كما يلي:

. ما مدى تأثير الزيادة في الانفاق العام وعرض النقود على التضخم في ليبيا منذ بداية الأزمة السياسية والانقسام السياسي.

هدف الدراسة: يهدف البحث إلى إلقاء الضوء على العلاقة بين معدلات التضخم، الانفاق العام وعرض النقود في ليبيا.

فرضية الدراسة: هناك علاقة سببية ذات دلالة إحصائية تكمن في كون الزيادة وحجم الانفاق العام وعرض النقود تؤدي إلى زيادة في معدلات التضخم.

المنهجية: تستخدم الدراسة المنهج الوصفي والتحليلي القياسي باستخدام نموذج تصحيح الخطأ (vecm) ومقياس غرانجر لتحليل السببية بين متغيرات الدراسة في ليبيا بعد اندلا ع الأزمة السياسية.

حدود الدراسة: يتناول البحث الفترة الزمنية 2015- 2021 وهو دراسة قياسية علي الاقتصاد الليبي.

الاستعراض المرجعي للدراسات السابقة

وفقا لدراسة برحومة و بلعباس(2017) والتي تبحث في اثر الانفاق الجزائري الحكومي علي التضخم دراسة قياسية باستخدام نموذج ARDL و استهدفت تحليل اثر الانفاق العام علي الأسعار في الجزائر واختبار طبيعة واتجاه العلاقة بين المتغيرين في المدى القصير والطويل باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للتوزيعات الاحتمالية المتباطئة علي سلسة زمنية سنوية لكل من الانفاق الحكومي والتضخم لسنوات الدراسة 2000- 2016 وتوصلت الي وجود علاقة سببية للأنفاق العام باتجاه التضخم ووجود علاقة توازنيه في الاجل الطويل بينهما، وكدلك تشير دراسة عبد ربه و نشوى(2017) والتي هدفت الي تحديد شكل العلاقة بين الاسعار و العرض النقدي والانفاق الحكومي في مصر خلال الفترة 1980 - 2016 وتم استخدام منهجية جرانجر لاختبار السببية بين المتغيرات واختبار جدر الوحدة واختبار VAR لتقدير النموذج وتوصلت الدراسة الي انه هناك سببية في العلاقة ذات اتجاه من العرض النقدي الي الاسعار وعلاقة سببية تبادلية بين الانفاق الحكومي والتضخم، و اوصت الدراسة بضرورة اصلاح السياسات النقدية وربط التوسع فيها بمعدل نمو في GDP وكدلك اصلاح السياسات المالية بشكل يكفل ترشيد الانفاق العام وتوجيه الي انتاج السلع والخدمات، و دراسة طهراوي وبن البار (2015) التي هدفت الي معرفة أثر الانفاق الحكومي وعرض النقود M2 علي التضخم النقدي، ولهذا تم تقدير نموذج قياسي يتضمن تلاث متغيرات كان التضخم هو المتغير التابع في سلسة زمنية من 1980- 2012 وتبين من التحليل القياسي ان متغيرات النموذج غير ساكنة عند المستوي وساكنة عند الفرق الاول كذلك تبين عند اجراء اختبار التكامل المشترك ان السلسة متوازنة في الآجل الطويل وبالتالي فأن العرض النقدي والانفاق الحكومي لها تأثير طويل الامد علي التضخم.

مفهوم الإنفاق الحكومي: يعرق بأنه قيمة نقدية تخرج من ذمة الحكومة أو أحد تنظيماتها بهدف إشباع رغبات العامة والخاصة ومن خلال التعريف يتضح ان أركان النفقات هي انها عبارة عن مبالغ مالية تنفقها الحكومة من أجل تحقيق نفع العام، والحصول على المنتجات السلعية والخدمية والإعانات الاجتماعية والثقافية الممنوحة وغيرها، ويكون شكل الإنفاق الحالي نقدياً ذلك لان الشكل عيني لم يّعد مقبولاً في العصر الحالي حيث كانت الدولة تسيطر علي الناس وتستولي على خدماتهم دون ان تدفع لهم اي مقابل نقدي او مالي في العصر، ويمكن تقسيم أسباب نمو النفقات العامة إلى قسمين , أسباب ظاهرية

وهي تعني زيادة تكلفة النفقات العامة دون أن تزداد المنفعة العامة المتحصلة منها , وأسباب حقيقية تعني زيادة القيمة الحقيقية للنفقات العامة مقابل زيادة المنفعة المتحصلة منها(البطريق, 1985)

أولا: أسباب الزيادة الظاهرية للأنفاق الحكومي: يقصد بها تلك الزيادة الموجودة في الرقم الحسابي للنفقة العامة دون زيادة حقيقية فيها ,وتكون في صوة ر تضخم , ناجم عن ارتفاع تكلفة اشباع الحاجات العامة من سلع وخدمات. ويشير المهايني والخطيب(2016) الي أن الزيادة في الانفاق لا تؤدي إلى زيادة وتطوير الخدمات العامة التي يستفيد منها الالاف بل تكون مجرد زيادة وهمية رقمية للنفقات العامة ومن أسباب تلك الزيادة ما يلي:

1-ارتفاع المستوى العام للأسعار: عندما يحدث ارتفاع في المستوى العام للأسعار فإن ذلك من شأنه أن يؤدي إلى انخفاض في قيمة النقد , أي زيادة عدد الوحدات النقدية للنفقات العامة دون أن تكون تلك الزيادة في كمية السلع والخدمات التي يمكن للنفقات العامة الحصول عليها أي استعمالها لإشباع الحاجات العامة , وبذلك فإن الزيادة النقدية للنفقات العامة لا تعكسها زيادة حقيقية لها المتمثلة في اتساع النشاط الاقتصادي العام ,بالتالي عند دراسة تطور النفقات العامة يجب مراعاة التغير في المستوى العام للأسعار في فترات زمنية متلاحقة.

2-تغير القواعد المالية: أن تغير القواعد الفنية عند إعداد الحسابات العامة يؤدي في بعض الأحيان إلى حدوث زيادة ظاهرية في النفقات العامة , كما في قاعدة صافي الإيرادات , التي تسمح بإلغاء مخصص الإيرادات العامة لبعض الهيئات والمؤسسات , وذلك من أجل تخفيض قيمة إيراداتها من قيمة نفقاتها المندرجة في الموازنة العامة , وأن إلغاء هذه القاعدة وادراج كل من نفقات وإيرادات هذه الهيئات والمؤسسات في الموازنة تؤدي إلى زيادة ظاهرية في النفقات العامة وهذه الزيادة لا تكون حقيقية في حجم النفقات العامة ,وكما أن الفترة الزمنية الطويلة التي تحدد بداية ونهاية السنة المالية تؤدي إلى زيادة أرقام النفقات العامة نتيجة اتجاهها إلى فترة زمنية أطول من سابقتها ومن غير انعكاسها على زيادة الانفاق الحقيقي , واضافة إلى ذلك أن تعديل أو إضافة في بعض العناصر التي تتضمنها النفقات العامة تسبب زيادة ظاهرية في حجم النفقات العامة وكما أن تعدد الموازنات العامة والتكرار الحسابي في عناصرها يؤدي إلى حدوث زيادة ظاهرية في حجم النفقات العامة (البطريق, 1985)

3-التزايد السكاني و التوسع الجغرافي: تؤدي الزيادة الحاصلة في عدد السكان واتساع مساحة الدولة , سواء بانضمام إقليم أو أقاليم جديدة، إلى زيادة الإنفاق العام , وذلك بهدف تلبية مطالبهم , وتعد هذه الزيادة زيادة ظاهرية أي زيادة رقمية لكونها لا تنشأ بسبب الزيادة في أنواع الخدمات المقدمة ولا في تحسين نوعيتها , إنما تنشأ لتلبية الطلب الإضافي على هذه الخدمات بسبب التزايد السكاني و مطالب الأقاليم الجديدة مما يدفع الدولة إلى القيام بزيادة إنفاقها العام، ويتأثر الإنفاق العام أيضا بالتغييرات الهيكلية في السكان فمثلا زيادة عدد الأطفال في سن التعليم يؤدي إلى زيادة الإنفاق التعليمي , كما أن زيادة عدد الشيوخ يؤدي إلى زيادة الأجور التقاعدية ,وكذلك ارتفاع توقعات الأعمار يؤدي إلى زيادة الاستثمارات التعليمية , ومن ثمّ يؤدي ذلك إلى زيادة الإنفاق العام(العلي، 2008)

ثانيا: أسباب الزيادة الحقيقية للأنفاق الحكومي: وفق الي الاعسر(2016) يقصد بها تلك الأسباب التي تؤدي إلى ارتفاع في حجم النفقات العامة مع ما يقابلها من زيادة في القيمة الحقيقية لتلك النفقات , إذا ظلت مساحة الدولة وعدد السكان بدون تغيير أو تغيرت بمعدلات أقل من تغير الإنفاق العام و يمكن حصر أهم الأسباب:

1- الأسباب الاقتصادية: تتعدد الأسباب الاقتصادية لزيادة الإنفاق العام , وهذه الأسباب تتمثل في زيادة الدخل المحلي، وزيادة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية او التنافس الدولي، و تتمثل زيادة الدخل المحلي يؤدي إلى زيادة الإنفاق العام ,حيث أنه في الظروف العادية يميل الدخل المحلي في أغلب الدول إلى الزيادة سنة بعد أخرى , وأن حجم ذلك الدخل وتطوره يؤثر على حجم الإنفاق العام من خلال ما تقوم به الدولة من استقطاع من ذلك الدخل على شكل ضرائب , وبافتراض عدم حدوث تغير في نسبة الضريبة المفروضة أو عدم فرضها من جديد، فإن زيادة الدخل تؤدي إلى زيادة الوعاء الضريبي ومن ثم يزداد الايراد العام , وكما يؤدي ذلك إلى زيادة الدولة لنفقاتها بقصد إشباع الحاجات العامة , ومن جهة أخرى تؤدي الزيادة في الدخل المحلي إلى زيادة نصيب دخل الفرد منه ,مما يؤثر على التغير في هيكل الطلب على السلع والخدمات , إضافة إلى ذلك فأن الدخل او الناتج يتضاعف بقيمة معجل الإنفاق , مما يرتفع الطلب بشكل أوسع مثل الطلب على خدمات التعليم والصحة والنقل وغيرها , وكل هذه الخدمات تؤدي إلى زيادة الإنفاق الحكومي وهذا يحدث عندما يكون الاقتصاد في حالة انتعاش ، ويري طاقة و العزاوي(2010) ان زيادة

تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية في ظهور الفكر الاشتراكي في بعض دول العالم الذى يدعو إلى الملكية العامة والتخلي عن الملكية الخاصة لعوامل الانتاج زاد ذلك من اهتمام تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي للقطاع العام , وكما أن الفكر الرأسمالي شجع أيضا على ضرورة تدخل الدولة في مواجهة الازمات الاقتصادية والتي يتميز بها ذلك النظام مثل التضخم والبطالة، ويشير عمرو (2006) الي الأسباب التي أدت إلى تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية هي الرغبة في الحصول على ايرادات عامة , إذ أن كثير من الدول تلجأ إلى قيام مشروعات إنتاجية وصناعية في سبيل الحصول على أرباح تمكنها من زيادة إنفاقها العام، ومحاربة الاحتكارات الخاصة, أي أن المشروعات الخاصة تقوم بممارسة سياسة الاحتكار من خلال رفع أثمان منتجاتها من أجل الحصول على ارباح طائلة و يرى مراد (2000) ان الدولة تتدخل لزيادة فرض ضرائب وكذلك تعمل على تأميم المشروعات، وانتشار سياسة التوجيه الاقتصادي, خاصة في الصناعات الأساسية التي تؤثر على مستوى النشاط الاقتصادي في الدولة مثل مشروعات الطرق والجسور والكهرباء والمياه ومعامل تكرير النفط، كدلك التنافس الدولي و الذي يعمل على زيادة الإنفاق الحكومي من خلال تقديم الحكومة إعانات مالية للمشروعات العامة والخاصة لتشجيعها على رفع منتجاتها وتنويع صادراتها من السلع , لكي تتمكن من مواجهة سياسة الإغراق ضد المنافس الأجنبي في الأسواق المحلية والخارجية (خصاونة، 2014).

2-الأسباب الإدارية: وفقاً الي شامية والخطيب (2016) أن التوسع في وظائف الدولة وأجهزتها أدى إلى اتساع جهازها الإداري وزيادة عدد العمال والموظفين , كل ذلك يصاحبه زيادة في حجم المتطلبات اللازمة لتسهيل عمل ذلك الجهاز , وبالتالي فأن هذا التوسع يؤدي إلى زيادة الإنفاق العام سواء كان في شكل أجور ورواتب أو تكلفة المشتريات الحكومية.

وكما أن(باركنسون)أوضح في قانونه سنة 1958 الذي أشار فيه إلى أن سبب زيادة عدد الموظفين في إداراتهم عن معدل زيادة العمل المراد تنفيذها وتوسع البيروقراطية الوظيفية وتدني الإنتاجية , هو التجاء المدراء إلى زيادة عدد الموظفين في إداراتهم دون أن تستدعي حاجة العمل ذلك ,طالما أنهم يؤيدون وظائف ثانوية وفي نفس الوقت لا يشكلون قوة تنافسيه لهم , وكما أن القوى البيروقراطية المسؤولة عن الإدارة قادرة على خلق وظائف جديدة لكل موظف بغض النظر عن نتائج ذلك العمل , كل هذه الأسباب أدت إلى

تدهور إنتاجية الإدارة الحكومية وتعدد وتعقيد إجراءاتها أضافة إلى الاسراف والتبذير الذى تتميز بها تلك الإدارات.(البطريق، 1985)

3-الأسباب السياسية : تعد من أهم الأسباب التي تؤثر في حجم الأنفاق الحكومي ,وتنقسم إلى قسمين داخلية وخارجية , ومن ضمن الأسباب السياسة الداخلية انتشار المبادئ والنظم الديمقراطية وانتشار الأفكار الاشتراكية ,أما عن الأسباب السياسة الخارجية فمنها التمثل الدبلوماسي وكذلك متطلبات التعاون الدولي المتمثلة في المنح والمساعدات والقروض , كل هذه الأسباب تساهم في زيادة الإنفاق العام للدولة.(حاجي و مقداد، 2015)

4-الأسباب الاجتماعية: أن تطور دور الدولة من دور الدولة الحارسة إلى دور الدولة المتدخلة والمنتجة , أدى إلى ظهور سياسة اقتصادية واجتماعية جديدة مكان السياسة الاقتصادية والاجتماعية القديمة وبالتالي أصبحت من واجبات الدولة تحمل مسؤولية تحقيق التوازن الاجتماعي والاقتصادي, وهذا التوازن ساعد على تطور الوعي الاجتماعي وانتشار الأفكار الاشتراكية بين طبقات القوى العاملة , وبناء على ذلك فإن الدولة لا يكون هدفها هو زيادة الإنتاج أو رفع مستوى الدخل فقط بل توزيع الدخل بين فئات المجتمع , وكذلك إقامة العدالة الاجتماعية وتوفير الخدمات العامة من صحة وتعليم وثقافة واسكان لجميع أفراد المجتمع , فالنفقات الاجتماعية ذات فائدة اجتماعية واقتصادية في توزيع قوة شرائية لطبقات ذات ميل حدي مرتفع للاستهلاك , يؤدى ذلك إلى زيادة الطلب الفعلي , وكما يساهم في زيادة مستوى التوظف ويرفع مستوى الدخل القومي وهذا مما يؤدي إلى زيادة حجم النفقات العامة. (الخطيب و شامية، 2016)

5- الأسباب المالية: يعد المفهوم الحديث للإنفاق العام بحسب البطريق (1985) ذا أهمية في الحياة الاقتصادية والاجتماعية للدولة خاصة في أوقات الأزمات، هذا يحتم على الدولة زيادة إنفاقها لتعويض العجز في الإنفاق الخاص للمحافظة على مستوى معين من العمالة , وكذلك المحافظة على مستوى الدخل القومي، إذ اتجهت الدولة الحديثة إلى التوسع في حجم نفقاتها في مثل هذه الظروف وهو ما ساعد في تيسير الحصول على الايرادات اللازمة لتغطية تلك النفقات ,عن طريق إصدار الدولة سندات ذات فئات مختلفة لتشجيع الأفراد على الاكتتاب فيها وتغطيتها بشروط مناسبة وكذلك منح بعض المزايا كإعفاء

الفوائد من الضرائب وعدم حجز السندات القابلة للتداول , كما تلجأ الدولة أيضا إلى البنوك وشركات التأمين التي تحت سيطرتها إلى تغطية القروض التي لم يتم تغطيتها عن طريق الاكتتاب العام , ومثلما تلجأ في بعض الاحيان إلى الاقتراض الإجباري إذا لم يتمكن الاقتراض الاختياري من توفير الأموال اللازمة لتغطية نفقاتها المتزايدة ما يؤدى إلى زيادة الايرادات العامة من ناحية , وزيادة الإنفاق العام من ناحية أخرى ويري الباحثون ان حجم الانفاق الحكومي خلال الانقسام السياسي يُعد زيادة ظاهرية وذلك لان هذه الزيادة ساهمت بشكل كبير في ارتفاع المستوي العام للأسعار وبالتالي انخفض متوسط دخل الفرد الحقيقي ومن الاسباب الاساسية للزيادة حجم الانفاق الحكومي في ليبيا هي:

1- الانقسام السياسي الدي كان سبب في انقسام المؤسسات الاقتصادية وانبثاق حكومة جديدة في شرق البلاد

2-الحرب الاهلية التي تسببت في زيادة الانفاق الحكومي العسكري والتوسع في الاقتراض من المصارف التجارية وبالتالي ارتفاع حجم الدين العام المحلي والذى يعد سبب في زيادة عرض النقود وارتفاع سعر الصرف الدي يولد ضغط علي الانفاق الحكومي.

مفاهيم أساسية حول التضخم: من وجهة نظر الأشقر(2002) يعتبر التضخم مشكلة اقتصادية تعاني منها الكثير من البلدان في فترات مختلفة ويكون لهذه المشكلة انعكاسات خطيرة على مستوى المعيشة بالنسبة لمجموعة كبيرة من أفراد المجتمع ولاسيما مجموعة الفقراء وأصحاب الدخل المحدود، وهو ظاهرة مصاحبة لجميع اقتصاديات العالم عبر مختلف الأزمنة، لهذا نجد له مفاهيم متعددة نتطرق إلى بعض منها، اذ يعرّف التضخم بأنه ظاهرة تتمثل بوجود اتجاه مستمر نحو الارتفاع في المستوى العام للأسعار، وهي حالة من عدم التوازن في الاقتصاد تتجه فيه الأسعار إلى الارتفاع بصورة متواصلة، ويعرّفه رشيد (2010) بأنه ارتفاع مستمر في المستوى العام للأسعار غير المصاحب بارتفاع مماثل في الإنتاج، والتضخم هو حالة من اختلال الهيكل الاقتصادي والذي يتميز بوجود فائض في الطلب . وحسب رأي كينز فان التضخم هو الحالة التي لا تؤدي فيها أي زيادة إضافية في مجموع الطلب إلى زيادة إضافية في الإنتاج وإنما تترجح زيادة الطلب في شكل زيادة في الأسعار، وكذلك ايضاً التضخم هو زيادة كمية النقود بالنسبة لكمية السلع بالقدر الذي يكفي في أمد قصير لتحقيق ارتفاع كبير في الأسعار بالإضافة

يعّرف بأنه كل زيادة في العرض النقدي ينتج عنها اتساع في الفجوة بين حجم الطلب الفعال و العرض من السلع والخدمات والتي تؤدي إلى زيادة في الاسعار، ومن خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن التضخم هو عبارة عن الزيادة المستمرة في أسعار السلع والخدمات في زمن محدد و التي تكون عادة سنة واحدة.

أنواع التضخم: يري العبادي و آخرون (2002) ان أنواع التضخم تختلف تبعا للزيادة في المعدل العام للأسعار وتختلف التصنيفات من باحث إلى آخر، ومن بين أنواع التضخم المعروفة التضخم الزاحف و يعني الزيادة في المستوى العام للأسعار بمعدلات بسيطة في فترة زمنية طويلة، كما يؤكد خريس وآخرون (2002) ان النوع الاخر وهو التضخم الجامح يُعد من أخطر أنواع التضخم على الإطلاق حيث ترتفع الأسعار بمعدلات كبيرة، مما يؤدي بقيمة النقود إلى الانخفاض لدرجة تصبح فيها عديمة القيمة، وكذلك يرى عريقات (2006) ان التضخم المستورد والذي يعرّفه بأنه الزيادة المستمرة والمتسارعة في أسعار السلع والخدمات النهائية المستوردة، حيث أن الدول المستوردة تستورد هذا التضخم كما هو في العالم الخارجي.

ومثال ذلك ارتفاع أسعار النفط عام 1973 و نتيجة لذلك ارتفعت جميع أسعار السلع في الدول المتقدمة، بالإضافة الي التضخم المكبوت ويكون هذا النوع من التضخم غير مصحوب بارتفاع صريح أو ظاهر للمستوى العام للأسعار حيث تتدخل الحكومات وتحدد أسعارا إدارية لأغراض اجتماعية (ناصف، 2008).

أسباب التضخم: يعبر التضخم عن الفجوة ما بين حجم الطلب والعرض من السلع والخدمات عند مستوى التوظف الكامل وبالتال فأنه ينتج عنها ارتفاع في معدلات الأسعار ، ومن أهم الأسباب تضخم الطلب: ويتمثل في العوامل الدافعة بالطلب الكلي الفعال نحو الارتفاع ومن أهم هذه العوامل زيادة الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري وتعني الزيادة في الانفاق إذا لم تصاحبها زيادة مماثلة في المنتجات والسلع المعروضة تؤدي إلى زيادة الهوة ما بين فائض الطلب النقدي والمعروض من المنتجات والسلع، حيث أن الزيادة النفقات الحكومية هي العنصر الاساسي الدي يحدد ديناميكية الأسعار نحو الارتفاع والسبب الرئيسي في ظهور التضخم وكذلك التوسع في الائتمان المصرفي بمعني إن فتح المصارف

الائتمان لمن يرغب فيه من المنظمين يؤدي الي زيادة في العرض النقدي الدي من خلاله تزاد رغبة الافراد في الحصول علي السلع (بسبب تزويد الأسواق بمبالغ نقدية كبيرة) ، وبذلك ترتفع الأسعار، كذلك ارتفاع معدلات الأجور وخصوصا المتزايد والمستمر أصبح يلعب دوره في مجال التطورات الاقتصادية خاصة من حيث ارتفاع مستويات المعيشة كأثر لزيادات في معدلات الإنفاق العام وما يقابله من نقص في المعروض السلعي والإنتاجي، وكذلك ايضا قد يؤدي وجود العجز المستمر في موازنة الدولة إلى بروز ظاهرة التضخم، فعندما تتجاوز نفقات الدولة إيراداتها فان ذلك مؤشر على التوسع في الإنفاق الحكومي، وهذا التوسع يتم تغطيته إما عن طريق التوسع في الإصدار النقدي أو التوسع في الاقتراض، وكلا الوضعين يؤديان إلى التوسع في الطلب وبالتالي زيادة الأسعار وخصوصا أن الإنفاق الحكومي هو إنفاق استهلاكي، وان كانت الإيرادات لا تغطي النفقات فمعناه أن الدخول المخصصة للإنفاق ستكون مرتفعة، وكل ذلك يدفع باتجاه زيادة الأسعار، كذلك فأنه من الظواهر المسببة للتضخم تمويل العمليات العسكرية في الحروب الناشئة بين الدول، والتي ينتج عنها تضخم في حجم الانفاق وتداول نقدي كبير ومتزايد، فالحروب كانت ولا تزال العامل الفعّال في بروز التضخم وازدياد الطلب الكلي من السلع والخدمات، وانخفاض العرض اذ يقود التضخم كذلك إلى انخفاض في عرض السلع بالنسبة الطلب الفعال السائد عند التوظف الكامل وهذا بسبب انخفاض في الإنتاج عند مستوى التوازن او مرحلة الاستخدام الكامل، فعندما يصل الاقتصاد القومي الي هذه المرحلة فأن هيكل الانتاج للاقتصاد المحلي يصبح غير مرن وبالتالي يحدث عجز في الطلب مما يؤدي إلى حدوث التضخم وعدمية المرونة لجهاز الانتاج تعزي الي الانخفاض في رأس المال عند التوازن، الدي يعني أن المتداول من النقود اكبر من العرض السلعي المتناقص وجود اختلال في توازن الأسواق ، كذلك عدم كفاية الجهاز الإنتاجي و عدم مرونته في زيادة العرض امام الطلب المرتفع قد يؤذي به الي عدم تطور تقنيات الانتاج وتخلف اساليبه ، مما يؤدي إلى انخفاض العرض وحدوث التضخم.

عرض النقود: ويعرّفه نورالدين (2013) بأنها مجموع العملة المصدرة المتداولة خارج القطاع المصرفي، وكذلك الودائع تحث الطلب لدي المصاف التجارية والمتخصصة، و الودائع الادخارية، ويمكن التميز بين نوعين من العرض النقدي وهما عرض النقود الضّيق، وهذا النوع يشمل العملة المتداولة خارج القطاع

المصرفي مضافاً إليها الودائع تحت الطلب فإذا رمزنا للعملة والمتداولة خارج المصارف CD والودائع الجارية m1 فإن عرض النقود بالمعنى الضيقM1 = Cs + CD ، و عرض النقود بالمعنى الواسعM2، وهذا النوع يشمل العملة المتداولة خارج المصارف والودائع الجارية (تحت الطلب) وكذلك الودائع الآجلة وودائع التوفير أي بمعنى إن هذا النوع يشمل على أشباه M2=M1+TD وتستمد العرض النقدي قوته من قدرته علي التأثير في اوضاع البلدان الاقتصادية من خلال ان هذه الوحدات من العملة هي وسيلة للتبادل تمكن صاحبها اقتناء السلع والخدمات، بالإضافة الي امكانية استخدامها كأداة للمدفوعات من الديون وسيلة لتسهيل الائتمان للأفراد والمؤسسات او امكانية الاحتفاظ بالعملة الي وقت سداد التزامات مستحقة، وعليه فإن قوة الشراء للعملة المحلية تتأثر بالعرض النقدي، فازدياد عرض النقود إذا ما كانت السلع والخدمات محدودة في كمياتها تؤدي الي زيادة القوة الشرائية و ارتفاع الاسعار

تطور عرض النقود والانفاق العام والاسعار في ليبيا: نلاحظ من خلال الجدول (1) تطور متغيرات الدراسة حيث تزايد عرض النقود بشكل واضح خلال السنة الثانية عنه في السنة الاولي وازداد M1 بقيمة 17826 مليار دينار ليبي مما يعني انها زيادة في حجم العملة المصدرة لأنه لا يمكن ان تعزي هده الزيادة في العملة خارج الجهاز المصرفي و حجم الودائع تحت الطلب في المصارف التجارية الي زيادة الانفاق العام، وذلك لان حجم الانفاق العام في السنة الثانية انخفض عن حجمه في السنة الاولي للدراسة بقيمة 14390 مليار دينار، وأن الارتفاع في معدل التضخم في تلك السنة الي 231.9% يعزي من وجهة نظر الباحثون الي الزيادة في عرض النقود والتي حدثة نتيجة لارتفاع الطلب علي العملة النقدية(CASH) وبما ان العملة المصدرة لا تلبي حجم الطلب عليها ومع الانقسام السياسي والمؤسسي والحرب الاهلية قامت السلطات النقدية من الجهتين بالتوسع في الاصدار النقدي مما زاد في حجم الودائع القابلة للسحب النقدي تزامن هذا مع فقدان المواطنين للثقة في الجهاز المصرفي ننتجه للأحداث الجارية، كما يعزي الباحثون اسباب الانخفاض الكبير في حجم الانفاق العام خلال السنة الثانية الي الصراع الساسي والحرب الاهلية والتي نتج عنها توقف انتاج النفط الخام وتوقف صادراته مما اجبر الحكومة الي تقليل الانفاق واتباع سياسة انكماشية نسبياً، ثم ازداد عرض النقود في الارتفاع وكذلك حجم الانفاق العام والذي ادي بدوره الي الزيادة في الرقم القياسي للأسعار وبالتالي ارتفاع معدلات

التضخم والتي هي في الحقيقة تدهور في قيمة العملة المحلية، ونتيجة لتدهور الاوضاع السياسية والامنية و في ظل نظام مصرفي تقليدي لا يحتوي علي نظام متطور للمدفوعات الوطني فأن المصارف التجارية في ليبيا اصبحت تعاني من ظاهرة (INSOLVENCY NOT BANKRUPTCY) والتي تعني عدم قدرة المصارف التجارية بالإيفاء بالتزاماتها للعملاء في السحب النقدي وليس الافلاس، ادي هذا الحال الي انتشار الاقتصاد الخفي وارتفاع الاسعار و ارتفاع الطلب علي العملة(CASH) مما خلق فرق في السعر بين الدفع نقدا والدفع بصكوك الودائع الامر الدي أدي بدوره الي ارتفاع الاسعار ومن تم زاد معدل الانخفاض في قيمة العملة المحلية.

جدول (1) تطور متغيرات الدراسة

السنة	M1	M2	GT	CPI
2015	76783	78606.3	43178.9	184.2
2016	94609	96320.9	28788.4	231.9
2017	109089.1	111338.7	32692.0	297.9
2018	74179.1	110720.5	39286.4	325.6
2019	105568.7	108496.7	45813.0	264.3
2020	122950.3	125543	37310.0	268.2
2021	97335.4	100618.3	85775.9	275.7

- الجدول نشرات مصرف ليبيا المركزي اعداد مختلفة

وصف بيانات ومتغيرات النموذج القياسي : اعتمدت الدراسة على جمع بيانات سلاسل زمنية مكونة من بيانات سنوية منشورة من قبل مصرف ليبيا المركزي والتقارير السنوية والإحصائيات الدورية التي تصدرها سلطة النقد في ليبيا لتحليل العلاقة بين الانفاق العام ، عرض النقود و الرقم القياسي للأسعار وتهتم هذه الدراسة بقياس النموذج التالي:

$$CPI = f(GT, M2) \rightarrow (1)$$

$$CPI_t = \pm B_0 \pm B_1 GT_t \pm B_2 M2_t \pm U_t \rightarrow (2)$$

حيث أن: CPI ← الرقم القياسي لأسعار المستهلك، GT ← الانفاق العام

M2 ← عرض الشامل النقود ، B_2, B_1, B_0 ← ثوابت النموذج U_t ← معامل الازعاج

وبما أننا ندرس تحليل العلاقة السببية بين الانفاق العام وعرض النقود والتضخم عليه فأن

$$\Delta CPI = f(\Delta GT, \Delta M2) \rightarrow (3)$$

وعليه يمكن أخذ اللوغاريثم الطبيعي لقياس أثر التغيرات في GT و M2 على الأسعار

$$lnLCPI_t = B_0 \pm B_1 lnLGT_t \pm lnLM2_t \pm U_t \rightarrow (4)$$

و عند تخليف سنة في السلسلة الزمنية نتحصل علي المعادلة التالية

$$lndLCPI_t = B_0 \pm B_1 lndLGT_t \pm lndLM2_t \pm U_t \rightarrow (5)$$

1-التحليل الوصفي الإحصائي لمتغيرات الدراسة: تم جمع البيانات حول متغيرات الدراسة للفترة 2015 لغاية 2021 وأجراء التحليل الوصفي لتلك المتغيرات حيث بلغ حجم العينة 28 مشاهدة لكل متغير من المتغيرات الدراسة ، وبالتالي خصص هذا العنصر لاستعراض البيانات المتعلقة بمتغيرات الدراسة من خلال عرض تحليل البيانات التي تم الحصول عليها ، وللعلم تم اعتماد الصيغة اللوغاريتمية لعدم موائمة النتائج لشروط استقراريه النموذج ، وكانت النتائج كما في الجدول (3) حيث بلغ المتوسط الحسابي للوغاريتم الرقم القياسي للأسعار في ليبيا خلال فترة الدراسة 0.025140 ، و بلغ متوسط الحسابي للوغاريتم الانفاق الحكومي خلال فترة الدراسة 0.028599، و أيضا بلغ المتوسط الحسابي للوغاريتم عرض النقود خلال فترة الدراسة 0.010287، ونلاحظ من خلال قيمة الانحراف المعياري انها منخفضة بعض الشى وهذا يدل علي تجانس البيانات بالنسبة للمتغيرات حيث ينبأ بمصداقية اكبر للنتائج المحصل عليها، وان البيانات موزعة طبيعياً.

جدول (2) مصفوفة متغيرات الاحصاء الوصفي للدراسة

البيان	Dlcpi	dLGT	dLM2
Mean	0.025140	0.028599	0.010287
Median	0.011251	0.036859	0.016831
Maximum	0.060396	0.231233	0.054199
Minimum	-0.009851	-0.113831	-0.087315
Std. Dev.	0.026469	0.102568	0.039293
Skewness	0.218826	0.489066	-0.915931
Kurtosis	1.349557	2.574453	3.108580
Jarque-Bera	2.915500	1.137831	3.367506
Probability	0.232759	0.566139	0.185676
Sum	0.603359	0.686386	0.246882
Sum Sq. Dev.	0.016114	0.241964	0.035511
Observations	27	27	27

2-دراسة السببية بين المتغيرات: لمعرفة اتجاه السببية بين المتغيرات سوف نستعين باختبار غرانجر ، حيث تم اعتماد الصيغة اللوغاريتمية للبيانات لدراسة السببية ، وكانت ونتائج كما في الجدول (3) ونلاحظ من خلاله ان السببية في العلاقة تتجه من الانفاق العام باتجاه الرقم القياسي لأسعار المستهلك و عرض النقود فيما كانت العلاقة ايضا سببية تتجه من عرض النقود الي الرقم القياسي للأسعار.

جدول (3) اختبار غرانجر

اتجاه السببية	فترة الإبطاء	F-Statistic	P-Value	القرار
ln(dLCPI) ←ln(dLGT)	1	4.47646	0.0471	توجد علاقة سببية
ln (dLGT) ← ln(dLCPI)	1	0.36170	0.5543	لا توجد علاقة سببية
ln(dLCPI) ←ln(dLM2)	1	8.55739	0.0084	توجد علاقة سببية
ln(dLM2) ←ln(dLCPI)	1	1.72401	0.2040	لا توجد علاقة سببية
ln(dLGT) ←ln(dLM2)	1	2.71908	0.1148	لا توجد علاقة سببية
ln(dLM2) ←ln(dLGT)	1	7.29687	1370.0	توجد علاقة سببية

3-اختبار جذر الوحدة السلاسل الزمنية: يستخدم للكشف عن استقراريه السلاسل الزمنية التي تشير من خلاله إلى وجود جذر الوحدة، وعند حساب قيمة t المحسوبة ومقارنتها معt الجدولية، لمتغيرات النموذج المقدر ln(dLCPI), ln(dLGT), ln(dLM2) نبين انها غير مستقرة الحالة الصقرية حيث كانت القيمة المقدرة لكل المتغيرات ل (T-Statistic) باستخدام ديكي فولر ADF أقل من القيمة الجدولية عند المقطع واتجاه الزمن وبالتالي يتم قبول فرضية العدم (Ho) بعدم استقراريه جميع المتغيرات، وعند أخذ الفرق الأول لهذه المتغيرات نجد أن جميعها مستقرة من الدرجة الأولى I(1) عند المقطع واتجاه الزمن عند احتمالية أقل من (5%) قبول الفرضية البديلة (H1) والتي تنص على أن جميع المتغيرات مستقرة عند الفرق الأول كما في الجدول (4).

جدول (4) اختبار ديكي فولر

المتغيرات			Dlcpi	dLGT	dLM2
المستوى I(0)	القاطع	القيمة	-1.771649	-0.879370	-0.412800
		الاحتمال	0.3832	0.7743	0.8899

	القاطع و اتجاه	القيمة	- o.573009	-2.774008	-1.344744
		الاحتمال	0.9700	0.2229	0.1601
الفرق الاول I(1)	القاطع	القيمة	-3.718800	-5. 339943	-4.007261
		الاحتمال	0.0116	0.0002	0.0079
	القاطع و اتجاه	القيمة	-4.157315	-5.046437	-4.396908
		الاحتمال	0.0186	0.0003	0.0149
I(1) →الاستقرارية					

الاختبارات التشخيصية : تشير نتائج الجدول أن القيمة الاحتمالية لاختبار التوزيع الطبيعي للبواقي بعدم معنوية الاختبار إذ كانت اقل قيمة احتمالية للمتغيرات (0.185676) واقل قيمة Bera للمتغيرات (1.137831) بمعنى قبول فرضية العدم التي تنص على أن بواقي النموذج موزعة توزيعاً طبيعياً، وأن اختبار عدم تجانس الخطأ العشوائي أو ثبات التباين بلغت قيمته الاحتمالية(0.9596) وهي غير معنوية احصائيا، مما يشير إلى قبول فرضية العدم والتي تنص على عدم تجانس تباين الخطأ العشوائي، أما فيما يتعلق باختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء العشوائية فقد أظهرت نتائج التقدير أن القيمة الاحتمالية للاختبار بلغت (0.4326) وهي غير معنوية إحصائياً وتشير عدم وجود علاقة ارتباط ذاتي تسلسلي بين الأخطاء العشوائية

جدول (5) الاختبارات التشخيصية

اختبار التوزيع الطبيعي		اختبار ثبات التباين أو التجانس		اختيار الارتباط الذاتي التسلسلي	
Jargue-Bera	الاحتمال	F-Statistic	الاحتمال	F-Statistic	الاحتمال
1.137831	0.185676	1.302809	0.9596	1.048067	0.4326

اختبار فترات التباطؤ الزمني: يتضح من الجدول (6) نتيجة إجراء اختبار طول الفترة لمعرفة الفترة الزمنية الأنسب للتقدير والتي يقابلها التباطؤ الأمثل، وتم اختيار معيار شوار تز وكانت اصغر قيمة لهذا المعيار عند تباطؤ زمني يساوي (1).

جدول (6) فترات التباطؤ

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-34.96692	NA	0.040306	2.464461	2.557874	2.494345
1	46.79046	147.1633*	0.000226*	-2.719364*	-2.439125*	-2.629713*
2	47.23952	0.748422	0.000288	-2.482635	-2.015569	-2.333216
3	49.29675	3.154419	0.000332	-2.353117	-1.699224	-2.143931

اختبار التكامل المشترك وتحديد درجة التأخير: يرى كل من بشيشي ومجلح (2017) انه يمكن اعتبار ان طريقة جوهانسون للتكامل المشترك ذات أفضلية عن (granger – Engle) كوّن للنموذج يتكون من ثلاث متغيرات أي متعدد ويحدد من خلال الاختبار ما اذا كانت المتغيرات متوازنة في الآجل الطويل ام لا، بما أن سلاسل المتغيرات مستقرة ومتكاملة عند I(1) فانه يمكن اختبار التكامل المشترك لمعرفة ما اذا كانت المتغيرات متكاملة في المدى الطويل، ومن خلال المبين في الجدول(7) نلاحظ أن قيم الأثر و القيم العظمي معنوية عند مستوي 5%، وهذا يعني قبول فرضية العدم 0 التي تنص على وجود عالقة تكامل مشترك بين المتغيرات، وهو ما تؤكده القيمة الاحتمالية التي هي 0.03 % علي الاكثر مما يدل علي وجود علاقة تكامل متزامن بين متغيرات الدراسة.

جدول (7) اختبار التكامل المشترك

فرضية العدم	P-Value	الأثر	P-Value	القيمة العظمى
$r \leq 0$	0.0000	82.49575	0.0000	44.68308
$r \leq 1$	0.0000	37.81267	0.0008	24.62714
$r \leq 2$	0.0003	13.18553	0.0003	13.18553

وبالتالي عدد متجهات التكامل المشترك هو r=2 بقيمة احتمالية 0.03 % علي الاكثر وهي اقل من مستوي المعنوية 5%، الامر الذي يفسر تزامن الرقم القياسي للأسعار والمتغيرات الأخرى أي تواجد توليفة خطية ساكنة بين التضخم والمتغيرات المفسرة له، وهذا يعني ان العلاقة بين المتغيرات طويلة الامد.

العلاقة السببية في الأجل الطويل (VECM). يلاحظ من الجدول(8) أن معاملات المتغيرات In(CPI)،In(GT) ، In(M2) معنوية في الأجل الطويل عند مستوى معنوية 5%، حيث إن القيمة الاحتمالية لاختبار (t) معنوية للمتغير In(GT)، وبلغت قيمتها المحسوبة (-2.69968) وهي أكبر من

القيمة الجدولية، ويشير ذلك إلى وجود علاقة سببية تنطلق من الانفاق الحكومي إلى الرقم القياسي للأسعار(ln(CPI ، ويساعد في تفسير المتغيرات فيها، في حين أن القيمة الاحتمالية لاختبار (t) معنوية للمتغير(In(M2، حيث بلغت قيمتها المحسوبة (2.86293-) وهي أكبر من القيمة الجدولية، وتشير إلى وجود علاقة سببية تنطلق من عرض النقود الواسع للاقتصاد الليبي إلى الأسعار، ويوضح الجدول (8) المتجه التكاملي في شكل علاقة متوازنة طويلة الأجل ويري الباحثون من خلال النموذج أنه عند زيادة حجم الانفاق الحكومي في ليبيا بنسبة (86%) تؤدي الي الارتفاع في الرقم القياسي للأسعار بنسبة (100%) تقريباً، والزيادة في عرض النقود بنسبة (197%) تؤدي إلى الارتفاع في الرقم القياسي للأسعار بنسبة (100%)، وهذا يتفق مع راي النقديون الجدد في مدارس الفكر الاقتصادي، حيث يري فريدمان ان التضخم ظاهرة نقدية تحدث غالبا عند التوسع في الانفاق العام والزيادة في عرض النقود.

الجدول رقم (8) يوضح نتائج اختبار (VECM) في المدى الطويل للنموذج

		CointEq1	Cointegrating Eq:
		1.000000	DLCPI(-1)
		0.857112	DLGT(-1)
		(0.01749)	
		[-2.69968]	
		1.966733	DLMS(-1)
		(0.08697)	
		[-2.86293]	
		0.027274	FIXED
D(DLMS)	D(DLGT)	D(DLCPI)	Error Correction:
0.030268	0.308404	0.006351	CointEq1
(0.03668)	(0.15363)	(0.01471)	
[0.82507]	[2.00742]	[0.43179]	
0.781881	0.772733	2.079546	D(DLCPI(-1))
(0.50526)	(2.11598)	(0.20258)	

[1.54748]	[0.36519]	[10.2651]	
-1.589315	0.950010	-1.451209	D(DLCPI(-2))
(0.63049)	(2.64043)	(0.25280)	
[-2.52077]	[0.35979]	[-5.74064]	
-0.007458	0.937260	-0.015312	D(DLGT(-1))
(0.04594)	(0.19241)	(0.01842)	
[-0.16232]	[4.87111]	[-0.83121]	
0.087547	-0.565820	0.036496	D(DLGT(-2))
(0.06964)	(0.29166)	(0.02792)	
[1.25706]	[-1.93997]	[1.30696]	
1.071798	-1.885763	-0.260086	D(DLMS(-1))
(0.32183)	(1.34779)	(0.12904)	
[3.33033]	[-1.39915]	[-2.01558]	
-0.210294	1.115563	0.263882	D(DLMS(-2))
(0.34330)	(1.43770)	(0.13765)	
[-0.61257]	[0.77594]	[1.91711]	
-0.004611	0.006928	-0.001567	C
(0.00124)	(0.00519)	(0.00050)	
[-3.72136]	[1.33510]	[-3.15456]	
0.975478	0.956386	0.971550	R^2
0.962274	0.932901	0.956231	المعدلةR^2
73.87776	40.72411	63.42091	F-statistic

بمعني ان التوسع في الانفاق العام في ليبيا سيؤدي الي الزيادة في عرض النقود الدي بدوره يؤدي الي ارتفاع معدلات التضخم والتي تُعد السبب الرئيس في انخفاض قيمة العملة المحلية، بالإضافة الي الخاصية الريعية للاقتصاد الليبي الذي يعاني من خلل هيكلي وتفشي ظاهرة المرض الهولندي فأن انتهاج سياسة اقتصادية توسعية مند بداية القرن الحادي والعشرين كان لها تأثير واضح علي الزيادة في عرض النقود وفي ضل جهاز انتاجي غير من أو عديم المرونة فأن هذا التوسع ادي الي ارتفاع معدلات التضخم، و في حالة توقف تصدير النفط الخام كما حدث في سنتي 2015، 2016 نتيجة للصراع السياسي سيؤدي الي اتباع المصرف المركزي الي سياسة تقشفية صارمة علي احتياطيات النقد الاجنبي الذي يؤدي بدوره الي ارتفاع سعر صرف العملة الاجنبية امام الدينار هو السبب الرئيس في تدهور قيمة العملة المحلية.

تحليل مكونات التباين: تستخدم نتائج تحليل مكونات التباين بهدف معرفة القيم المتنبي بها لجميع متغيرات، والذي يعود إلى الاخطاء في قيم التنبؤ في المتغير نفسه والمقادير العائدة إلى الاخطاء المتنبي بها في المتغيرات المستقلة ، ويُعد هذا التحليل من الأساليب التي تعمل على وصف الحركة السلوكية للنموذج حيث أظهرت نتائج تطبيق الاختبار أن معدل نمو الرقم القياسي للأسعار(التضخم) يفسر نسبة (100%) نفسه في الربع الاول ستة 2015 ثم اصبحت التناقص حتى تصل إلى (71.52%) في الفترة العاشرة، أما الانفاق الحكومي نلاحظ أن تغيراته تفسر من تنبؤ الخطأ في ln CPI في الفترة العاشرة حوالي (15.7%)، بينما نلاحظ أن تغيرات عرض النقود تفسر من تنبؤ الخطأ في (ln CPI) في الفترة العاشرة(12.78%)، ونلاحظ من الجدول (9) ان قيمة الانحراف المعياري (S.E) لخطأ التنبؤ بالسيولة المحلية والمصرفية في الفترة الاولى يساوي (0.1148 %) ثم يزداد مع الزمن ليصل الى (2.2393%) في نهاية الفترة، ويعزى الانخفاض في قيمة الخطأ المعياري الي حالة دقة في التأكد للتنبؤ في الفترات السابقة للأنفاق الحكومي وعرض النقود، كذلك فأن تباين خطأ التنبؤ بلغ (0.0000) للمتغيرين عن قيمتهما السابقة ثم ارتفعت هذه النسبة لتصل الى 12.78 ،15.70 على التوالي، وهذا يوضح بأن التقلبات في الانفاق العام وعرض النقود تفسر التباين في خطأ التنبؤ بحجم كليهما في المدى القصير بشكل اكبر من المدى الطويل، الا ان هذه التقلبات تفسر التباين في خطأ التنبؤ بمعدلات التضخم بنسبة (100%) في الفترة الاولى ثم اصبحت تتراجع لتصل الى 71.52% في الفترة الاخيرة وبالتالي فأن الصدمات او التقلبات في الانفاق الحكومي و عرض النقود تساهم في تفسير التباين في خطأ التنبؤ بمعدل التضخم في الاجل الطويل بدور اكبر منه في الاجل القصير، ولهذا يرى الباحثون ان لكل من المتغيرين الانفاق الحكومي وعرض النقود بالمعني الشامل تأثير على معدلات الاسعار مستقبلا وبالتالي لابد من انتهاج سياسات مالية و نقدية انكماشية للحد من ارتفاعها وبالتالي الحد من التدهور في قيمة العملة المحلية.

جدول(9) تحليل مكونات التباين

lnM2	LnGT	LnCPI	S.E.	Period
0.000000	0.000000	100.0000	0.001148	1
1.813401	0.405295	97.78130	0.003379	2

3	0.006544	93.07847	2.126214	4.795320
4	0.010234	86.90073	5.385568	7.713702
5	0.013946	80.34752	9.517368	10.13511
6	0.017191	74.78511	13.30903	11.90586
7	0.019620	71.28196	15.73944	12.97860
8	0.021146	70.09947	16.53995	13.36058
9	0.021967	70.57111	16.24608	13.18281
10	0.022393	71.52047	15.70118	12.77835

نتائج الدراسة:

1-أظهرت نتائج البحث ان العلاقة كانت سببية و ذات متجه وحيد وليس متبادل بين معدل النمو في التضخم ومعدل نمو عرض النقود عند مستوى معنوية 5%، بالإضافة إلى ذلك فإنه توجد علاقة سببية في اتجاه واحد بين الانفاق الحكومي والمستوى العام للأسعار.

2-النموذج المقدر معنوي إحصائياً عند مستوى معنوية 5%، وبالتالي فإن هناك تأثيراً واضحاً للأنفاق الحكومي وعرض النقود على الرقم القياسي للأسعار في المدي القصير والطويل، وعليه فإنه يتم رفض الفرضية H0 التي تشير إلى عدم وجود تأثير لهذه المتغيرات على التضخم.

3-أظهرت نتائج الدراسة كذلك من خلال التنبؤ بالتقلبات في الانفاق الحكومي وعرض النقود سيكون لهما أثر أكبر على المستوى العام للأسعار في الفترة القادمة الامر الدي يؤدي بدوره الي التدهور في قيمة العملة المحلية.

توصيات الدراسة: من خلال نتائج الدراسة يقترح الباحثون مجموعة من الحلول التي يمكن تطبيقها بالشكل التي تؤدى الى تحقيق الاستقرار في قيمة العملة المحلية وتجاوز ازمة تفاقم ظاهرة تزايد الانفاق الحكومي وعرض النقود ومستوى تأثيرهما على معدلات التضخم من بينها ما يلي:

1-ترشيد الانفاق العام وذلك من خلال العمل على دراسة الية تعديل او انشاء قانون للمرتبات شامل يسرى على جل الوظائف ولجميع السلطات بالشكل الدى يراعى فيه الدرجة الوظيفية وتتحقق من خلاله العدالة الاجتماعية وضبط الالية التي يتم من خلالها صرف الباب الثاني والثالث من الموازنة العامة الخاص بالتجهيزات و الإنفاق التنموي، و الغاء الدعم العيني للمحروقات والطاقة اصبحت ضرورة حتمية وذلك باستبداله بالدعم النقدي الجزئي وذلك من اجل تخفيض الضغط على الموازنة العامة.

2-تنويع مصادر دخل أخرى لتمويل الموازنة العامة وعدم الاتكال على الايرادات النفطية، ودلك من خلال أعادة النظر في التشريعات الضريبية وفرض قانون للضرائب يتم من خلاله فرض سعر

ضريبي اعلى على السلع والخدمات المحلية والاجنبية بالشكل الدى يضمن تحقيق ايراد ضريبي يخفف من معدلات الاعتماد على الصادرات النفطية.

3-ضرورة العمل على تنسيق الجهود بين السلطات النقدية والحكومة من أجل التأثير في عرض النقود بالشكل الذي يمكن من خلاله ضبط معدلات التضخم..

4-إن الصراع السياسي والحرب الأهلية هما العاملان الرئيسيان في ارتفاع معدلات التضخم وذلك بسبب الانقسام المؤسسي خصوصا المصرف المركزي الذي نتج عنه زيادة في حجم العملة المصدرة وبالتالي يرى الباحثون أن المشكلة في ليبيا هي سياسية كان ولازال لها دور رئيس في تدهور قيمة الدينار الليبي.

المراجع

الأشقر، احمد. (2002). الاقتصاد الكلي. دار الثقافة والدار العلمية للنشر والتوزيع.

الاعسر، خديجة. (2016). المالية العامة. دار الكتب المصرية.

البطريق، بونس أحمد. (1985). اقتصاديات المالية العامة. الدار الجامعية للنشر والتوزيع.

الخطيب، خالد شحادة، المهايني، مُحَّد خالد. (2010). المحاسبة الحكومية(ط.2). دار وائل للنشر والتوزيع

العبادي، عبدالناصر، كراجة، عبدالحليم، القضاة، حنان.(2002). مبادئ الاقتصاد الكلي. دار الفجر للطباعة.

العلي، عادل فليح. (2008). المالية العامة والتشريع المالي الضريبي. دار الحامد للنشر والتوزيع.

برحومة، سارة، بلعباس، رابح.(2017). اثر الانفاق العام علي التضخم في الجزائر دراسة قياسية باستخدام نموذج ARDL. مجلة العلوم الانسانية. العدد 46. ص ص 577-588

بشيشي، وليد، مجلح، سليم.(2017). اثر السياستين المالية والنقدية علي النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 1990- 2014 . المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية. العدد 7. ص ص 71-90

حاجي، هدى، مقداد، يسرى. (2015). دور الانفاق العام علي المنظومة التربوية والتعليمة في تحقيق النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1974- 2010 . جامعة مُحَّد الصديق بن يحي.

خريس، جمال، أبوخضير، ايمن، حصاونة، عماد. (2000). النقود والبنوك (ط.1). دار المسيرة .

خصاونة، مُحَمَّد. (2014). المالية العامة النظرية والتطبيق(ط.1). دار المناهج للنشر والتوزيع.

رشيد، عبدالحكيم. (2010). مبادئ الاقتصاد الكلي. دار البداية.

شامية، اخمد زهير، الخطيب، خالد. (2016). اسس المالية العامة (ط. 6) دار وائل للنشر والتوزيع.

طاقة، مُحَمَّد، الغرواي، هدى. (2010). اقتصاديات المالية العامة، دار المسيرة.

طهراوي، فريد، بن البار، مُحَمَّد.(2015). قياس العلاقة السببية السائدة بين التضخم والعرض النقدي والانفاق العام خلال الفترة 1980–2012 . المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية كلية العلوم الاقتصادية جامعة يحي فارس. العدد 41. ص ص 120-144

عبد ربه، مُحَمَّد، نشوي، مُحَمَّد. (2017). العلاقة السببية بين التضخم وعرض النقود والانفاق الحكومي دراسة تطبيقية علي مصر خلال الفترة 1980- 2016. محلة الدراسات المالية والتجارية بجامعة بن سويف، العدد 2. ص ص 100- 127

عريقات، حربى مُحَمَّد.(2010). مبادئ الاقتصاد الجزئي والكلي و التجارة الخارجية. دار وائل.

عمرو، حافظ شعيلي. (2006). اقتصاديات المالية العامة والسياسات المالية. منشورات جامعة طرابلس .

مراد، مُحَمَّد حلمي. (2000). مالية الدولة. الدار الجامعية للنشر والتوزيع عين شمس.

مقداد .مُحَمَّد ابراهيم، الكحلوت، خالد عمر. (2009). واقع الايرادات والنفقات الجارية للسلطة الفلسطينية في ظل المعوقات الإسرائيلية. مجلة الجامعة الاسلامية سلسة الدراسات الانسانية، المجلد 17 العدد 1. ص ص753- 807

ناصف، ايمان عطية. (2008) . مبادئ الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة.

نور الدين، عبدالله ابراهيم. (2013). العلاقة السببية بين عرض النقود وسعر الصرف في ليبيا. مجلة الاسكندرية للعلوم الزراعية، المجلد 58 العدد 2 . ص ص 149- 160

https//cbl.gov.ly